

المعايير الصوابية في اللغة العربية بين القدامى والمعاصرين

أ. مسعودة سليمان

جامعة مولود معمري تيزي-وزو

مقدمة: إنَّ ظاهرة اللحن في اللغة العربية ليست وليدة العصر الحديث، فقد ظهر اللحن في كلام الموالي والمستعربين منذ عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- وتفشى اللحن في العصر الأموي حتى وقع فيه بعض الخلفاء والبلغاء، ومن اللحنين البلغاء نجد: خالد بن عبد الله القسري، خالد بن صنوان الأصمعي وعدي بن المدور، هذا رغم أنَّ اللحن كان عيباً يتجنبه كل الناس، ويدلك على ذلك قول الشاعر: يعجبني زي الفتى وجماله * فيسقط من عيني ساعة يلحن

وقد رأى العلماء أنَّ كلَّ خروج عن نظام اللغة يعتبر لحنًا، سواء أكان ذلك بخلط الكلام بلغة أخرى أو كان في مخالفة أي عنصر من عناصر الفصاحة، أو في استعمال اللفظة في غير موضعها المناسب.

وبانتشار الإسلام خارج الجزيرة العربية، ودخول الأعاجم في هذا الدين الجديد صار من الصعوبة الحفاظ على سلامة اللغة، وقد لمس العلماء خطر هذه الظاهرة على القرآن والعربية معا فتصدوا لها بتأليف كتب عديدة منبهين فيها إلى خطأ العوام والخواص¹ والتي منها:

- ما يلحن به العوام للكسائي (ت 189 هـ).

- لحن العامة لأبي عبيدة (ت 209 هـ).

ويروي لنا الجاحظ أنَّ أول لحن سمع بالبادية قول أحدهم هذه "عصاتي" بدل هذه "عصاي" وأنَّ أول لحن سُمع بالعراق قولهم حي على الفلاح (بكسر الياء بدل فتحها)².

كما كثر الحديث عن الخطأ والصواب في المجالس العلمية التي كانت تُجرى آنذاك، ومنها ما دار بين أبي سعيد السيرافي (ت368هـ) وابن متى، حيث قال أولهما للآخر: >> ما تقول في قول القائل: زيد أفضل لإخوة؟ قال صحيح. قال فما تقول إن قال: زيد أفضل لإخوته؟ قال: صحيح. قال فما الفرق بينهما مع الصحة فبلح وجنح وغصّ وبريقه.

فقال أبو سعيد: أفئتيت على غير بصيرة ولا استبانة. المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلا عن وجه صحتها، والمسألة الثانية جوابك عنها غير صحيح وإن كنت أيضا ذاهلا عن وجه بطلانها.

قال متى بيّن لي ما هذا التهجين؟

قال أبو سعيد: إذا حضرت الحلقة استفدت، ليس هذا مكان التدريس هو مجلس إزالة التلبيس مع من عادته التمويه³>>

ليستمر الكلام عن الخطأ والصواب إلى وقتنا الحاضر مع اختلاف في تحديد المعايير الصوابية من زمن لآخر. ويحدد المعيار في مجال اللغات ب >> ما ينبغي أن يقال أو لا يقال، ويميز بين الاستعمال المقبول وغير المقبول لدى جماعة معينة، باعتباره نموذجا يحتذى⁴>> وعليه فإنّ المقصود بالمعايير الصوابية المقاييس التي يتم بالاستناد إليها تحديد الصواب من الخطأ والخطأ من الصواب باعتبار الخطأ انحرافا عن معيار معين، وفي ما يلي عرض لهذه المعايير عند القدامى أولا وعند المعاصرين ثانيا:

1- عند القدامى:

أ- **مرحلة ما قبل التقعيد اللغوي:** وهي مرحلة معروفة ومهمة في تاريخ اللغة العربية، تتمثل في ماروي لنا من شعر ونثر في العصر الجاهلي، وتمتاز هذه المرحلة بتقارب اللهجات العربية وتوحيدها في لغة ثقافة قومية، وأغلب الظن أنّ هذه اللغة المشتركة بين القبائل كانت لغة الحج والأسواق والمجامع الأخرى وكانت هذه اللغة أقرب من كل لهجة إلى أي لهجة أخرى >> فالفصحى لكونها لغة العرب جميعا تم نموها في المجتمع العربي في عمومه لا في قبيلة بعينها، وتقبلت في نموها عناصر من جميع اللهجات، حتى بدت قريبة إلى كل لهجة⁵ << وكانت هذه الوحدة إرھاصا بنزول القرآن الكريم بهذه اللغة الموحدة، لكن هذا التوحد كما قلنا لا يلغي اللهجات الأخرى، فالقرآن نفسه حوى ظواهر لهجية مختلفة مثالها لهجات قبائل هذيل وتميم وطيء والأوس والخزرج.

وكان العرب يراعون هذه اللهجات كلها حسب المقام، إذ تجدهم يلتزمون بقواعد اللغة المشتركة في المقام الذي يفرض ذلك، ويعودون إلى استعمال لهجة قبيلة ما في مقام آخر يفرض هو الآخر العودة إلى هذه اللهجة، مراعين في كلا المقامين المستوى الصوابي الذي ارتضته جماعتهم اللغوية. فكان بذلك مفهوم الخطأ عندهم هو الخروج عن تقاليد اللغة المشتركة أو اللهجة القبلية دون أن يطلقوا أحكام لهجة على اللغة المشتركة أو العكس، كما لم يطلقوا أحكام لهجة على أخرى >> وذلك أنّ العرب كانوا كثيرا منتشرين، وخلقوا عظيمًا في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته⁶ <<. بمعنى أنّ انتشار العرب في بقعة كبيرة من الأرض، وتعدد لهجاتهم لم يخلق عندهم عصبية لغوية أو لهجية، فكان كل واحد منهم يراعي لغة الآخر. أمّا النقاد والشعراء فقد انشغلوا آنذاك بالبلاغة واختيار الألفح من الفصحى لذا اتصف عملهم بالذاتية وهو ما عرف بالنقد الذوقي.

ب- **مرحلة التقعيد اللغوي:** بانتشار الإسلام خارج الجزيرة العربية، ودخول الأعاجم في الإسلام واحتكاك العرب بهم، تفتش اللحن بين العامة والخاصة، فدعت الضرورة إلى الحفاظ على متن القرآن الكريم من اللحن والتحريف والتصحيف وكان ذلك السبب المباشر في ظهور النحو العربي. ولأنَّ الغاية التي نشأ النحو من أجلها هي عصمة الألسنة من الخطأ، اتصف هذا الأخير بالمعيارية لا الوصفية. إذ بعدما استخرجت القواعد من المدونة العربية بطريقة وصفية*، فرضت هذه القواعد في مرحلة لاحقة على من أراد استعمال العربية.

لكن رغم تحديد علماء العربية لمصادر اللغة الفصحى في القرآن الكريم والشعر العربي حتى عام 150 هـ وكلام العرب الأقحاح من ساكني المدر حتى أواخر القرن الرابع الهجري، لم يتفقوا على توسيع القياس أو تضيق نطاقه، كما لم يتفقوا على رفض أو قبول ما خالف اللغة المشهورة والوارد في إحدى اللهجات العربية، ولهذا كان خلافهم في تحديد معيار الصواب اللغوي، وقد طرحت هذه الاختلافات بحدة بين مدرستي البصرة والكوفة.

* **مدرسة البصرة:** سبقت البصرة الكوفة في الدرس النحوي ما قارب قرنا من الزمان، وقد كانت تعج بالرواة والحفظة والنقذة، الذين راعوا في استنباط القواعد النحوية معايير عديدة هي:

أ- **السليقة اللغوية:** وتعني الفطرة في الكلام، وتقابلها الصنعة التي لا تتحكم في الأخطاء اللاشعورية وعن هذا يقول عمّار الكلبي:

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم قد طبعوا

إذ يبيّن هذا البيت الفرق بين من طبع على شيء، وبين قوم يحاولون تعلّم اللغة بواسطة القواعد المقننة فهناك من المولدين من جدّ في إتقان العربية، لكن لم يحتج بشعره، لأنّ فصاحته غير سليقية، حيث لا يؤمن أن يزل لسانه.

ب- التحديد المكاني والزمني: اشترط في صحة المدونة تحديد الزمان والمكان فقد حدد زمن الفصاحة بالفترة الممتدة من 150 سنة قبل الإسلام، إلى موت ابن هرمة (ت149هـ) في الحضر، وإلى موت ابن جن (ت392هـ) في المدر. كما تحرّى جامعو اللغة اعتماد القبائل الفصيحة دون سواها، وتتمثل هذه القبائل في تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل وكنانة. فلم يعتمد سكان البراري ممن كانوا يسكنون أطراف البلاد أي بجوار الأمم الأخرى. فلم يؤخذ لا من لحم، ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من تغلب لمجاورتهم اليونان، ولا من قضاة وغسان وعياد لمجاورتهم أهل الشام وهكذا.

ج- ثقة الرواة واتصال الإسناد: اشترط في صحة اللغة ثقة رواتها، فاعتمد البصريون ضوابط سلوكية في الرواية لها علاقة وثيقة بمنهج المحدثين. وقد ظهر جليا ضبط نصوص اللغة عن طريق الإسناد الموثق في كتب القرن الثالث الهجري كالأغاني ومجالس ثعلب أو في رواية دواوين الشعراء الأسبقين. والمتصفح لطبقات علماء اللغة يجد أنها عنيت بدرجة كبيرة بتوثيق الرجال أو تجريحهم، ومن أمثلتها "أخبار النحويين البصريين" لأبي سعيد السيرافي و"مراتب النحويين" لأبي الطيب اللغوي و"طبقات النحويين واللغويين" لأبي الحسن الزبيدي (ت380هـ) كما لخص السيوطي (ت911هـ) في القرن التاسع كتابه "بغية الوعاة" من جهوده سابقه محاولا أن يضع الرواة كل في مكانه الصحيح، ويقول عن هذا في المزهري في باب "معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت": >> هذا النوع يقابل النوع الأول الذي هو الصحيح الثابت والسبب في عدم ثبوت هذا النوع عدم اتصال سنده لسقوط راو منه أو جهالته أو عدم الوثوق بروايته لفقد شرط القبول فيه⁷<< ويفهم من هذا أنهم اشترطوا اتصال الإسناد إضافة إلى ثقة الرواة.

د- الاطراد: اعتمد البصريون منهج المحدثين في تقسيم الحديث إلى مطرد وقليل وشاذ فاشترطوا في المسموع كثرته واطراده ليطمئنوا إليه في بناء القواعد عليه، وعاداه

من الشواذ فإمّا أن يؤولوه لينتفق مع قواعدهم، وإمّا أن يشككوا فيه ثم ينكروه لكثرة الرواة من غير الثقة، وإمّا أن يلتمسوا الضرورة إن كان من الشعر فإن لم يجدوا إلى كل ذلك سبيلا فإنهم يعدّوه شاذًا يحفظ ولا يقاس عليه.

هـ- استبعاد الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف: إلّا ما ثبت أنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم- قاله على اللفظ المروري، وهذا بطبيعة الحال نادر جدا. أمّا عن سببي رفض الاستشهاد بالأحاديث النبوية ف:

أولاً: جوّز الرواة النقل بالمعنى، فكان المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تأخر المسموع عن الوصول إليهم، وعدم ضبطه بالكتابة، وعن هذا يقول سفيان الثوري: <<إن قلت لكم إنّي أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنّما هو المعنى، ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنّهم إنّما يروون بالمعنى⁸>> فضبط اللفظ بالحفظ صعب جدا خصوصا إذا تعلق الأمر بالأحاديث الطوال، كما أنّ المعنى كان هو المراد.

ثانياً: قد وقع اللحن في ما روي من الحديث لأنّ كثيرا من الرواة لم يكونوا عربا بالطبع، وإنما تعلّموا العربية بعد دخولهم في الإسلام، فوقعوا في اللحن دون قصد منهم ولا دراية.

و- استبعاد الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة: إلّا إذا كان هناك شعر أو كلام عربي يدعمها، وما عدا ذلك فإمّا أن يخطئوا القراء، أو أن ينسبوا القراءة إلى لغة من لغات العرب، أو أن يلجؤوا إلى التأويل⁹ وهذا ما يؤكد ما سلف ذكره حول تعامل هذه المدرسة مع الشاذ.

**مدرسة الكوفة: تخرّج أعلام نحاة الكوفة عن بعض أساتذة المدرسة البصرية، وقد كان سبب ظهور مدرسة الكوفة خروج علي بن حمزة الكسائي عن البصريين، فخالفهم في بعض أصول مذهبهم وفي كثير من الفروع. ورغم النقد الذي وجّه له واصل تلميذه القراء ما بدأ به أستاذه، ومن أمثلة هذا النقد قول أبي حاتم

السجستاني (ت316هـ): >> لولا أنّ الكسائي دنا من الخلفاء، فرفعوا قدره لم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل، إلاّ حكايات عن الأعراب مطروحة¹⁰<<. ولقد وجد الكوفيون الذين درسوا المذهب البصري وأحكموه الثغرة التي ينفذون منها إلى قلب المنهج البصري وطعنه بشدة، لأنّ أهم ما ميّز البصريين تعميمهم للقياس على المشهور دون النظر في اختلاف القبائل في بعض الظواهر اللغوية الخاصة. فالتحديد المكاني الذي التزمه البصريون إجحاف في حق اللهجات العربية الأخرى، فما هو خطأ في قبيلة ما هو صحيح في نظر أخرى، وعليه لا يجب إقصاء لهجة وإبقاء أخرى ف >>الفوارق اللهجية بين القبائل العربية ما هي إلاّ آداءات لسانية تشكل في النهاية لسانا واحدا¹¹<< كما اعتبروا الشاذ عند البصريين نتاج المسح اللغوي الناقص. ومن ثمّ اعتمدت الكوفة معايير صوابية غير تلك التي اعتمدها البصريون وهي:

أ- التوسع في الرواية: حيث اعتمدوا شعر الأعراب من غير الفصحاء فاحتجوا بكل مسموع من غير قيود، وأكثر من ذلك قعدوا على الشعر المنحول الذي كان يضيفه الرواة أمثال حماد الرواية وخلف الأحمر.

ب- التوسع في القياس: أكثر ما يعتمد النحو القياس، ولكنّ الكوفيين تبادوا في ذلك وجوّزوا أن تبني القاعدة النحوية بالقياس على الشاهد الواحد، وهو الذي أسماه البصريون شادا، فلقد >> قال الأندلسي في شرح المفصل: ... الكوفيين لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين¹²<< فلم يهمل علماء الكوفة شيئاً من كلام العرب، مشهورا كان أو لم يكن، كما اعتمدوا أقوال المتحضرين، ولم يردّوا لغة من لغات العرب، فكلها على اختلافها حجة.

ج- الاحتجاج بالفراءات القرآنية جميعها: وهذا ما يؤكد مرة أخرى اعتماد الشاذ.

وقد استمر الخلاف بين المدرستين في القرن الثالث للهجرة بين تلامذة الكسائي والفراء وتلامذة أساتذة البصرة. وأهم الكتب التي عنيت بهذا الصراع النحوي كان "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لصاحبه ابن الأثيري (ت577هـ)، وقد عرض فيه لمشاهير مسائل الخلاف لا جميعها بإنصاف دون تعصب أو إسراف، كما صرح بذلك في مقدمة كتابه، وهذا رغم ميله إلى المدرسة البصرية، ثم تلاه أبو البقاء العكبر (ت616هـ) بكتاب أسماه "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين".

وتأثرا بمدرستي البصرة والكوفة انقسم اللغويون إلى فريقين هما:

1- الفريق المتشدد: واعتمد المعايير الصوابية الآتية:

أ- **الفصاحة**: اشترط في صحة الكلام فصاحته، وعن الفصاحة يقول الراغب في مفرداته: <<الفصح خلوص الشيء مما يشوبه وأصله الثبت يقال فصح اللبن وأفصح فهو فصيح مفصح إذا تعرى من الرغوة... ومنه استعير فصح الرجل: جادت لغته، وأفصح تكلم بالعربية، وقيل بالعكس والأول أصح¹³>>. أما عن حدود الفصاحة ومعايير معرفتها فيقول الجاربردي في شرح الشافية: << فإن قلت: ما يقصد بالفصيح؟ وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح وغيره فصيح؟ قلت: أن يكون اللفظ على السنة الفصحاء الموثوق بعربييتهم أدور واستعمالهم له أكثر¹⁴>> ومعنى هذا أن الفصاحة ارتبطت بكلام العرب الأقحاح من جهة، وبكثرة استعمالهم للفظ من جهة ثانية.

ب- **الوجه الصوابي الواحد**: يرفض المتشددون التخريجات المختلفة، ويقولون بالوجه الواحد من الصواب اللغوي، وتراهم << حين يتذكرون الاستعمالات القرآنية يفقون دون قصد من القول بخطأ تركيب ما، حتى إذا تبينوا أنه من تراكيب القرآن رجعوا عن دعواهم إلى التماس التخريجات المختلفة، سواء أكانت التخريجات منطقية

أم دينية، أم غير ذلك¹⁵>>. وقد كان الوجه الصوابي المختار ما طابق البيئة اللغوية التي حددها.

ج- اعتماد بيئة لغوية دون أخرى: إذ التزموا لهجة دون أخرى، كما رفضوا الاستشهاد بلغة أهل الحضر مما أقر المدونة اللغوية من استعمالات عديدة كانت موجودة في الواقع اللغوي آنذاك.

د- القياس على الكثرة: فلم يقيسوا على القلة أو الشاذ، كما وقف البعض ضدّ القياس ومنهم ابن فارس الذي قال: >> فليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه¹⁶>> وبهذا يغلق باب القياس في اللغة ويكتفى بما قاسه الأولون.

2- الفريق المعتدل: واعتمد المعايير الصوابية الآتية:

أ- الاطراد والتوسع في القياس: راعى هذا الفريق طبيعة اللغة فكان معياره الصوابي هو الشيوع في الاستعمال والتوسع في القياس. ويقول ابن جني في هذا>> فإنّ الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق أحد قبله فقد حكي عن رؤ وأبيه أنهما يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولم يسبقا إليها وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب¹⁷>> دون تضيق.

ب- اعتماد الدلالة وقصد المتكلم: تجاوز هذا الفريق الإعراب إلى البحث في التراكيب والعلاقات الدلالية فقد قسّم سيبويه في باب "هذا باب الاستقامة والإحالة" الخطأ إلى أقسام، فيقول >> فمنه محال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أنتيك غدا وسأتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فتقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وأشباه هذا، وأمّا المحال الكذب، فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس¹⁸>>.

فالملاحظ إذن أنّ الخطأ عند سيبويه لا يقتصر فقط على الجانب الشكلي، وإنّما يتعداه بالنظر إلى البنية الدلالية، لكن كان ذلك تبعا فقط، فقد >> اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمّة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء¹⁹<<. ثم بدأت دراسة علم المعاني مع عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) مع نظريته المعروفة بنظرية النظم.

2- عند المعاصرين: ارتبط مفهوم الخطأ والصواب اللغويين عند المعاصرين بما جدّ في الدراسات اللغوية، حيث ارتبطت دراسة اللغة بالمجتمع، فاعتبروا أنّ أي تغيير يطرأ على اللغة هو حتما تغيير أملاه التطور الاجتماعي، ولأنّ من خصائص اللغات عظم استعدادها للتغيير والتطور، فإنّ ما يعتبر صوابا في مرحلة معينة قد يكون خطأ في مرحلة تليها والعكس صحيح، ولذلك لم يهتم الكثير من مؤرخي اللغات بمسألة الصواب والخطأ في اللغة. وعليه اعتمد المعاصرون معايير صوابية تختلف عنها عند سابقهم، وكانت تدور حول قبول أو رفض التطور اللغوي.

ومن المهم الذكر هنا أنّه لا أثر لسيطرة الأحكام النابعة من شخص واحد، بل ما يؤخذ في الحسبان قبول أو رفض الجماعة اللغوية للكلمة أو التغيير. ويحكي لنا تمام حسان حكاية عن هذا، حيث كانت كلمة إشاعة هي الكلمة المعروفة التي يقصد بها الخبر غير المحقق الصدق، إلى أن خطر له وهو يريد أن يتكلم عن إشاعة ما أنّ كلمة شائعة ربما تكون أصدق في التعبير عن المعنى المقصود فاستعملها ورضي أستاذه عن هذا الاستعمال الجديد وقرضه واستعمله في أحاديثه الدينية في إذاعة القاهرة، ويقول تمام عن ذلك: >> فقلده الناس فيه واكتسبت الكلمة الرواج بينما كنت أنا من جانبي أراقب نمو هذا الوافد الجديد في الاستعمال وأسرّ في نفسي شيئا من الاعتزاز به²⁰<<

فكما سبق القول ارتبطت اللغة بالمجتمع فارتبط مقياس الصواب والخطأ فيها بالعرف الاجتماعي أيضا فالمستوى الصوابي اللغوي >> كالصوغ القياسي لا يمكن

النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويجرّ الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال²¹>>. فلا يمكن للباحث أن يقول بمعيار ما لتحديد الصواب من الخطأ بعيدا عن المجتمع، لأنّ هذا الأخير هو الذي يفرض استعمالا معينا دون الآخر.

وليست القواعد النحوية والصرفية عند المعاصرين بمعزل عن ظاهرة التطور لذا ارتبطت هي الأخرى بالعرف الاجتماعي، ونتيجة لذلك ذهب البعض إلى أنّه لا يمكن ضبط اللغة المعاصرة بالقواعد القديمة وأنّ هذه الأخيرة لا تمثل إلّا اللغة التي استنبطت منها، وانجّر عن هذا الاتجاه الدعوة إلى هجر الإعراب ومن ثم الدعوة إلى العامية التي تركزت خصوصا في مصر ولبنان*. ونظرا لخطورة هذا الأمر وجب على العاملين في حقل تعليم اللغة العربية إظهار مخاطر هذه الدعوة وإدراك مراميها البعيدة قبل القريبة.

أمّا عن التطور الذي لا يصل إلى تحول اللغة الفصحى إلى عاميات فوقف منه اللغويون موقفين: أمّا الأول فهو موقف الصقويين المعتمدين على أنّ الاستعمال الخارج عن الوضع لا يمكن له أن يتحول إلى وضع ثانٍ مهما طال الزمن به، وأنّ القبول به سيفتح الباب على مصريه للفساد اللغوي، لذا وجب الحفاظ على اللغة كما جاء بها القدامى ومحاربة الأخطاء الشائعة على وجه الخصوص.

أمّا الموقف الثاني فهو موقف دعاة التطور الذين انطلقوا من كون اللغة كائنا حيا قابلا للتطور والحركة وأنّه لا يجب ان نعيش خارج زماننا، وينبغي >> تحرير الباحث اللغوي وأستاذ اللغة العربية في المقام الأول من الماضوية العاملة على توقيف مسار التقدم اللغوي²²>> ومن ثمّ أباح مجمع اللغة بالقاهرة عددا كبيرا من الاستعمالات اللغوية المحدثة وإن خالفت القياس إذا لم يجد لها مرادفا يؤدي معناها²³ ولكنه لم يترك ذلك دون قيد وإنما وضع شروطا للتطور والتنمية اللغوية.

خاتمة: اختلفت المعايير الصوابية من زمن لآخر باختلاف ما جدّ في الدراسات اللغوية من جهة وما يفرضه الواقع اللغوي من جهة أخرى، حيث تجاوز المعاصرون في مفهومهم للخطأ مسألة القياس والسماع عن أعراب عصور الاحتجاج وغيرهما مما تعلّق بالقواعد التقليدية، وبدأ الحديث عن علاقة اللغة بالمجتمع، ومن ثم الحديث عن التطور اللغوي الطبيعي والضروري الذي أغفله السابقون لكنّ الأمر لم يخلُ من السلبيات، وكان ذلك لما استغلّ هذا الأمر في الدعوة إلى العامية وهجر الإعراب، لتندثر اللغة الأصل وتحل محلها لغة أخرى محرّفة بعد زمن طال أو قصر، ولا سيما إذا لازم ذلك التسامح مع كل خطأ استحسنه الناس وجرى في الاستعمال تحت شعار التجديد والتطور، ولعلّ خير العربية بين هذا وذاك يتجسد في المقولة المشهورة "خير الأمور أوسطها" بمعنى "لا إفراط ولا تفريط".

الهوامش:

- 1- ينظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، دط. القاهرة: 2000، مكتبة زهراء الشرف، ص72-ص93.
- 2 - الجاحظ، البيان والبيان، تح: عبد السلام هارون، ج2، دط. مصر: دت، دار الرفاعي ص219.
- 3- أبو حيان التوحيدي، كتاب الإمتاع والمؤانسة، ج1، دط. بيروت: دت، المكتبة العصرية ص119.
- 4- عبد اللطيف الفاربي وآخرون، معجم علوم التربية/ مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، ط1. بيروت: 1994، دار الخطابي، (المعيار).
- 5- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4. القاهرة: 2000، عالم الكتب، ص67.
- 6- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج2، ط3. مصر: 1987 الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص 17-18.

- *- هناك من اللغويين من نفى كون النحو العربي بدأ وصفيًا، لأنّ القواعد النحوية قد استتبقت في فترات زمنية متلاحقة وفي أماكن مختلفة أيضًا، كما لم يُمَيِّز بين المستويات اللغوية والتي تمثلت في الشعر والنثر واللهجات العربية المختلفة.
- 7- السيوطي جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ط3. القاهرة: دت، دار التراث ص103.
- 8- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: محمد حسن اسماعيل الشافعي، ط1. لبنان: 1998 ص31.
- 9- ينظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة، ط1. القاهرة: 1995، دار الفكر العربي ص71- ص76.
- 10 - أبو الطيب اللغوي الحلمي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. القاهرة: 1974، دار الفكر العربي ص ص 120-121.
- 11- عبد الجليل مرتاض، العربية بين الطبع والتطبيع، دط. الجزائر: 1993، ديوان المطبوعات الجامعية، ص35.
- 12- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص114.
- 13- ع/ السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص184.
- 14- نفسه، ص 186.
- 15- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص26.
- 16- ابن فارس الرازي، في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشويمي، دط. بيروت: 1963، أ. بدران ص67.
- 17- ابن جني، الخصائص، ص27.
- 18- سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قمبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3. ج 1 القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي، ص ص 25-26.
- 19- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط. الدار البيضاء: 1994، دار الثقافة، ص12.
- 20- اللغة العربية معناها ومبناها، ص321.
- 21- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص71.

- *- من أهم الدعاة إلى العمية في لبنان نجد يوسف الخال، وقد انساق وراءه عدد من الأدباء فراحوا يدعون إلى الكتابة بالعامية، وعلى رأسهم سعيد عقل ورشدي معلوف.
- 22- صالح بلعيد، أنقذوا اللغة العربية من الصحافيين، ص5.
- 23- ينظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1. القاهرة: 1995، دار الفكر العربي، ص153- ص 199.